

تحقيق

موسم البحر هذا العام سيكون مختلفاً، سيُتاح للراغبين في السباحة في مياه المتوسط أن يسبحوا مع نفاياتهم التي رُميت عشوائياً، على مدار ثمانية أشهر (منذ آب الماضي)، في مجاري الأنهار والمنخفضات وعلى الشواطئ، أو (ربما) في البحر مباشرة

هذا العام ستسبحون في نفاياتكم!



جمع 2024 كيساً من شاطئ الزوق، أي حوالي 121 طناً من النفايات (الأخبار)

فيضان عقيقي

مع هدوء العواصف وارتفاع درجات الحرارة، بدأ الناس يرتادون الشاطئ، لكنهم اكتشفوا أن نفاياتهم سيقتهم إليه. شاطئ الزوق عند مصب نهر الكلب يجسد المثال على ذلك. هناك، أختفت الرمال، وغطتها عبوات الزجاج والبلاستيك والتخك وأكياس النايلون، حتى خيل للناظر أنه في حرم أحد معامل معالجة النفايات.

جبال نفايات تحت البحر

التقت جمعيات أهلية لتنظيف الشاطئ الممتد على مساحة 300 متر في الزوق. يقول ماهر خاتشاريان مؤسس جمعية «زباله بلا حدود» لـ«الأخبار»: «جمعنا السبت الماضي نحو 2024 كيساً من الشاطئ، سعة كل منها 60 كيلوغراماً، أي حوالي 121 طناً من النفايات، إضافة إلى 310 إطارات مطاطية وعبوات مواد صناعية وكيميائية ومواد طبية، ما يعني أن هذه المواد امتزجت مع مياه البحر، وهنا الخطورة». يضيف خاتشاريان: «بدأنا الحملة في كانون الثاني الماضي عند انتهاء العواصف، بعدما رمى البحر ما في داخله من نفايات. وبعد شتوة آذان، قذفت الأمواج الكمية المذكورة. وهذا يدل على أن البحر يحتوي على كميات كبيرة من النفايات في قعره».

لا تشكل شاطئ الزوق استثناءً، فقد رُصدت بقايا النفايات في أماكن عدة، يقول خاتشاريان: «الكمية الأكبر الملحوظة كانت في الزوق وجونية، لكن ذلك لا يعني أن النفايات ليست منتشرة على طول الشاطئ اللبناني، وخصوصاً عند مصبات الأنهر، مثل نهر ابراهيم ونهر بيروت ونهر الكلب، وفي حالات وشكا والدورة وجل الديب وأنطلياس، حيث سُجلت كميات كبيرة سحبها البحر مجدداً قبل تمكّننا من جمعها، كما رُصدت جبال نفايات تحت البحر في البترون والجبّة. إنها جريمة بيئية وصحية كبيرة، وخصوصاً أن المواد متى تحللت، سواء في مجاري الأنهر أو البحر، ستؤثر

على الثروة البحرية وعلى التربة والمياه الجوفية والهواء. نحن، باختصار، نأكل ونشرب ونتنفس نفايات».

مصادر النفايات والتلوّث

لم يعد التلوّث على الشاطئ اللبناني حكراً على مياه الصرف الصحي والمصانع الكيميائية ومعامل توليد الطاقة، اليوم تضاف إليها النفايات؛ هل قذفها البحر من مكب برج حمود؟ أم هناك من رماها في البحر إبان الأزمة؟ يستبعد الخبير في المياه الجوفية

هذا العام؟ وما هي المخاطر التي أضافتها أزمة النفايات على تلك الناجمة عن تلوّث الشاطئ؟ تقول رئيسة دائرة مكافحة الأمراض الانتقالية في وزارة الصحة الدكتورة عاتكة بزّي لـ«الأخبار»: «قبل الحديث عن تلوّث مياه البحر ومخاطرها على المواطنين، يجب القيام بفحوص لنسبة التلوّث وهو ما لم يحصل، مع الإشارة إلى أن فترة الأشهر الثمانية التي امتدت على مداها أزمة النفايات ليست بطويلة ولا تشكّل خطراً كبيراً». وتضيف بري: «بحرنا ليس نظيفاً منذ

البلديات «عمدت إلى رميها في المرامل والأودية ومكبات الردم وعلى ضفاف مجاري الأنهار. ونتيجة الأمطار، حُملت السيول بالنفايات وصولاً إلى البحر، الذي رُدّها إلى الشاطئ. أما النفايات القديمة فمصدرها الانهيارات السابقة في جبال النفايات في مكبّي برج حمود وصيدا، والتي تجمّعت في جزر بحرية تتقاذفها التيارات والأمواج دورياً إلى الشاطئ».

المخاطر الصحية

هل يُفضل عدم النزول إلى البحر

والمخاطر الطبيعية جان أبي رزق في تصريح لـ«الأخبار» أن تكون البلديات قد تخلّصت من نفاياتها عبر رميها في البحر، ويشرح أن



رُصدت جبال نفايات تحت البحر في البترون والجبّة



إضاءة

بلدية بيروت تحتفل بتمويه المجاري في البحر

أيضا الشوفي

«احتفلت» بلدية بيروت أمس بوضع الحجر الأساس لمشروع مدّ خط تصريف المياه المبتدلة في منطقة رأس بيروت في مرفأ الصيادين قرب المنارة الجديدة. وجدت البلدية ومجلس الإنماء والإعمار الطريقة «الفضلى» للتخلص من مياه الصرف الصحي: إفراغها داخل البحر، على مسافة 500 متر، من دون أي معالجة، وذلك لإخفاء «المشهد» المنظر والرائحة البشعة للمياه المبتدلة التي تصبّ حالياً في المرفأ! حصل «احتفال تفريغ مياه الصرف

الصحي في البحر» برعاية الرئيس سعد الحريري ومشاركة مجلس الإنماء والإعمار. أعلن رئيس بلدية بيروت بلال حمد، جهاراً في «الاحتفال» أنّ «شبكة الصرف الصحي تفرغ المياه الأسنة في البحر وقرب الشاطئ من دون أي معالجة، وذلك لفشل الحكومة في إنشاء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي وتكريرها، ومن المؤكد أن تفريغ مياه الصرف قرب ميناء الصيادين يؤدي إلى تلوّث الميناء ويؤثر سلباً في الخصائص البيولوجية والفيزيائية والكيميائية للمياه في

ميناء الصيادين، ما يشكل خطراً على الحياة البحرية وبالتالي على صحة المواطنين». إذاً، يخاف حمد على صحة المواطنين من تلوّث الميناء والضرر الذي يلحق بخصائص مياه المرفأ إذا رآوا المياه الأسنة فيه، فيقرر أن هذا الضرر «يخفي» عندما لا يراه الناس أو يشمّون الرائحة الكريهة، وليس بإيجاد حل صحي وبيئي لمعالجة المياه المبتدلة. لذلك عمد «إلى إنشاء مصبّ مؤقت مغمور بمياه البحر، وذلك من طريق مدّ خط لتصريف مياه الصرف الصحي مسافة 500

متر داخل البحر، وذلك لتخفيف المياه الأسنة وتشثيتها بطريقة علمية تضمن تخفيف الآثار السلبية، وهذا بانتظار إنشاء محطة لمعالجة المياه المبتدلة والأسنة». انتظاراً قد يدوم طويلاً، تماماً كما هذا «الإنجاز» الذي حقّقه البلدية أمس عشية الانتخابات البلدية في أيار، إذ اشتكى حمد من «الروتين الإداري القاتل الذي يسبب التأخير في تحقيق الإنجازات المرجوة». فقد صدر قرار المجلس البلدي بتكليف مجلس الإنماء والإعمار دراسة وتنفيذ خط تصريف المياه المبتدلة بتاريخ

2011/12/9، أي تقريباً مع بداية عمل المجلس البلدي الحالي، وما هو اليوم يرى التنفيذ مع نهاية ولاية هذا المجلس، كما يقول حمد. النائب عاطف مجدلاي، ممثلاً الرئيس سعد الحريري، رأى أننا «نحتفل بخطوة مهمة وضرورية، هي مشروع حماية مرفأ الصيادين في منطقة رأس بيروت من المياه المبتدلة»، أما حماية البحر الذي يعناش منه الصيادون ويقعات منه الناس، فأمر غير ضروري. «المشروع المعجزة» الذي وُضع الحجر الأساس له أمس، هو «إجراء مؤقت